مضيق هرمز.. أزمة حقيقية أم حرب كلامية؟

محمد صادق جراد

ان تحصل في منطقة الخليج التي تعد صاحبة اكبر مخزون نفطي في العالم فانه أيضا يمس المصالح الاقتصادية العراقية حيث تمر حوالي ٧٠٪ من صادرات العراق النفطية التي تعتمد عليها موازنة البلد بصورة كبيرة بل بصورة رئيسية لاسيما وان العراق يمر بفترة مهمة يحاول اعمار البلد من خلال رصد ميزانية ضخمة تكاد لا تكفي بالرغم من الأموال الكبيرة معظم الحروب في العالم تبدأ بحرب كلامية بين الأطراف المتصارعة ويبدو ان الأزمة الإيرانية الأمريكية حول البرنامج النووي الإيراني قد وصلت الى مرحلة خطيرة من حرب التصريحات.

فبينما أعلنت أمريكا والدول الغربية العمل على فرض عقوبات جديدة على المصارف الإيرانية وحظر على صادرات النفط الإيراني صرح قائد البحرية الإيرانية حبيب الله سياري لقناة تلفزيونية رسمية بأن إغلاق إيران لمضيق هرمز أمام ناقلات النفط سيكون "أسهل من شربة ماء" اذا رأت الجمهورية الإسلامية ضرورة لذلك.

وعلينا ان ننتبه الى حقيقة مهمة وهي ان هذا التصريح بما يشكله من خطر على ٤٠٪ من صادرات العالم من الوقود التي تمر عبر هذا المضيق وتداعيات كبيرة يمكن التي يتم صرفها وذلك للحاجة الكبيرة لإعادة البنى التحتية للبلد ومحاولة اعتماد مشاريع استثمارية كبيرة .

ومن خلال قراءة متأنية للأحداث نجد بان إيران أصبحت تعاني من وقع العقوبات الدولية المفروضة عليها فأخذت تحاول التهديد بما تمتلكه من قدرات عسكرية بحرية في محاولة للضغط على المجتمع الدولي للحيلولة دون تطبيق العقوبات الجديدة .

وربما يعتقد البعض بانها مجرد تهديدات تطلقها الحكومة الإيرانية كورقة ضغط فقط ، إلا اننا نرى بان هذه التهديدات ستكون بمثابة القنبلة الموقوتة لاسيما بعد المناورات البحرية التي قامت بها البحرية الإيرانية قبل ايام والتي لا تتكافأ مع القدرات العسكرية الأمريكية المتمثلة في الأسطول الخامس المتمركز في البحرين، والمدعوم بالقوات الجوية الأمريكية، التي تمتلك أسطولاً جوياً ضخماً في قاعدة العديد الجوية في قطر، حيث هددت القوات الأمريكية بالمقابل بأنها لن تسمح للقوات الإيرانية في حال تنفيذها للتهديد بإغلاق المضيق لأكثر من عدة ايام فقط .

وبالرغم من التفوق الأمريكي إلا ان الحرب في حال وقوعها ستتسبب بإيقاف الإمدادات النفطية وستكون هناك أزمة حقيقية في الاقتصاد في المنطقة لاسيما الدول التي لا تمتلك منافذ أخرى بديلة عن مضيق هرمز وفي مقدمتها العراق والكويت وقطر .

ويعتبر مضيق هرمز أهم ممر مائي في العالم وأكثرها حركة بالسفن لما يميزه موقعه الأستراتيجي الحيوي اذ يعبره (٢٠ــ٣٠) ناقلة نفط يومياً بمعدل ناقلة نفط كل(٦دقائق) فهو المنفذ الوحيد لدول الخليج العربي صاحبه أكبر احتياطي نفطي في العالم،ويشبه بعنق الزجاجة في مدخل الخليج العربي يربط هذه المياه الشبه المغلقة بالبحار الكبرى على المحيط الهندي .

ولابد من الإشارة هنا إلى ان على العراق ان يبحث عن منافذ جديدة كما هو الحال مع دولة الإمارات العربية المتحدة والسعودية باعتبار ان منطقة الخليج العربي دائما تكون حساسة وربما تشهد صراعات إقليمية ودولية في المستقبل لذلك علينا إتخاذ منافذ جديدة لتصدير النفط عن طريق البحر الأحمر عبر ميناء "العقبة" الأردني أو عن طريق البحر الأبيض المتوسط عبر ميناءي "بانياس" و"طرطوس" السوريين للتقليل من خطورة الأزمة الاقتصادية للعراق إذا ما نفذت إيران تهديدها بإغلاق مضيق هرمز. علاوة على دور دبلوماسي عراقي يجب ان يأخذ طريقه بين الأطراف المتنازعة لما يمتلكه العراق اليوم من علاقات اقتصادية قوية مع إيران وإمكانية لعب دور الوسيط في هذه الأزمة كما شهدنا دورا للعراق في الأزمة السورية .

ان مصالح العراق الاقتصادية ستتعرض للخطر اذا لم يتم استيعاب الأزمة ولابد للعراق من التحرك نحو إقناع إيران بالالتزام بالمعاهدات والاتفاقات الدولية التي تمنع الدول من إغلاق الممرات المائية إضافة إلى ان العمل الذي تنوي إيران القيام به سيؤدي الى الإضرار بالكثير من الدول المسلمة وهذا يتنافى مع القيم والمبادئ الإسلامية التي من المفروض ان تلتزم بها إيران كدولة إسلامية.

الجيش العراقي والعقيدة العسكرية

علي نافع حمودي

مابين السادس من كانون الثاني عام ١٩٢١ ويومنا هذا مرحلة تاريخية طويلة من تاريخ الجيش العراقي الذي تشكل قبل ولادة الدولة العراقية التي تأسست في٢٣ آب من عام ١٩٢١، وهذا ما يجعلنا نقول بأن تأسيس الجيش العراقي آنذاك مهد الطريق لولادة الدولة العراقية ما بعد الحرب العالمية الأولى ، وتأسيس الجيش كان أحد مطالب ثوار ثورة العشرين .

وفي تاريخ الجيش العراقي محطات كثيرة ومهمة لعل أولها كانت مرحلة أن يأخذ الجيش دور المنقذ من خلال عدد كبير من الانقلابات العسكرية التي قادها جنرالات الجيش العراقي في ثلاثينيات القرن الماضي وحتى تموز١٩٦٨ والتي مهدت الطريق لمرحلة ثانية من مراحل تاريخ هذا الجيش والتي تمثلت بتنحي الجيش عن واجباته الوطنية وتحول إلى تابع لمؤسسة حزبية تتحكم بمقدراته وتنفذ من خلاله ما تسعى إليه حتى وصل الأمر في نهاية المطاف لزجه بحروب غير متكافئة في حرب الخليج والتي عرفت عالمياً بعاصفة الصحراء١٩٩١ والحرب الأخيرة في عام ٢٠٠٣، وعاصفة الصحراء بحد ذاتها أنهكت المؤسسة العسكرية العراقية وجعلتها الأضعف في المحيط الإقليمي للعراق، وهذا ما فتح الباب على مصراعيه عام ٢٠٠٣ لأن تجتاح القوات الأمريكية ومن معها العراق في ٢١ يوماً، وهذه السرعة كانت لها مبرراتها خاصة ما يتعلق بميزان القوى العسكرية الذي كان حسب الخبراء ١/٤٠٠ لصالح أمريكا وحلفائها،ونحن هنا لا نريد أن نبرر الهزيمة العسكرية والسياسية بقدر ما نريد أن نشخص مرحلة مر بها الجيش العراقي آنذاك،ونهاية هذه المرحلة قادت لأن يتم حل الجيش العراقي من قبل أمريكا نفسها ، ولعل البعض إستهجن هذا القرار ولكن من الناحية العسكرية البحتة نجد بأن المنطق العسكري يفرض هكذا قرارات خاصة وإن نتائج الحرب كانت كارثية على الجيش العراقي من جهة ومن جهة ثانية وهذا هو الأهم بأن العقيدة العسكرية للجيش العراقي والتي جعلت منه مقاداً لتحقيق رغبات شخصية تحتم على الجميع بناء جيش جديد وفق عقيدة عسكرية جديدة تتجاوز أخطاء الماضي بما في ذلك تجاوز أحداث مؤلمة ارتكبت من قبل بعض صنوف الجيش العراقي بحق مدن عراقية على غرار ما حصل في حلبجة وعمليات الأنفال في كردستان ، وقمع الانتفاضة الشعبانية في جنوب العراق، وهذا ما تمثل بالمرحلة الثالثة من مراحل تاريخ الجيش العراقي التي ابتدأت عمليا في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ عبر بداية تشكيل وحدات الجيش العراقي الجديد الذي لم يجد من يدعمه أو يسانده أو يرتقي به لدرجة أن يكون مهيأً لأن يؤدي دوره بالشكل المطلوب.

فالجيش العراقي الآن الذي يضم أكثر من مليون منتسب يفتقر للتجهيزات العسكرية خاصة ما يتعلق منها بأسلحة الردع كالمقاتلات والدبابات، ولعل مسألة تسليح الجيش العراقي بحد ذاتها مسألة يختلف عليها القادة السياسيون في البلد، بعضهم مازال يتوجس من تسليح الجيش كي لا يتم استخدامه كما أستخدم في العقود الماضية ولكي لا يتحول لأداة بيد السلطة ، وهذه المخاوف ليست سرية بل معلنة لدرجة بأن عقود تسليح الجيش العراقي عندما تناقش في البرلمان تكون محل ريبة الآخرين وهذا ما حدا بالبرلمان العراقي نهاية العام ٢٠١٠ لإلغاء صفقة طائرات أمريكية وتحويل مبالغها للحصة التموينية.

ولعل أكثر ما يعانيه لجيش العراقي في عيده الثاني على التوالي عدم وجود وزير للدفاع يهتم به وبأمره وباتت مسألة من يكون وزيراً للدفاع صعبة جداً ولا حلول لها في الأفق ، وهذا أيضا سببه هواجس عدم الثقة بين أطراف العملية السياسية في العراق.

لهذا فإننا نقول،العراق يحتاج لجيش قوي مهني محترف، جيش يمثل كل العراقيين،جيش بعيد عن السياسة ولا يكون طرفاً في الخلافات السياسية ، وعلينا جميعا كشعب وقوى سياسية إن ننظر لهذا الجيش على أنه حامي الديمقراطية وأن تتبلور عقيدة عسكرية وطنية ويتم بناء القوات المسلحة وفق هذه العقيدة التي يجب أن تكون بعيدة عن الفئوية والعرقية والطائفية.

على هامش الصراحة

▪ إحسان شمران الياسري

الاستقطاع المباشر

عام ١٩٧٩ تم إلغاء الضريبة على دخل العاملين في الدولة. وبعد عام ٢٠٠٣، عندما تمت إعادة النظر بالكثير من التشريعات المالية وغيرها، صدر الأمر رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٤ بإعادة فرض الضريبة على دخل العاملين في الدولة والقطاع العام، إذ أن القطاع المختلط والخاص كان خاضعاً بالأصل كما اعتقد. وليس في هذه المقالة دعوة للرجوع إلى عام ١٩٧٩ وإعفاء هذا الدخل، غير أن فكرة الضريبة على الدخل أو ضريبة الدخل كما يُقال اختصاراً، بُنيت على أساس أن ما يحصل عليه الشخص من إيراد يمكن أن تستحصل منه الضريبة على ما يفيض منه.. أي على الدخل، وهو ناتج طرح كل التكاليف والمصروفات والنفقات من الإيراد، وبعد طرح متطلبات المعيشة التي يعبر عنها بالسماح القانوني.. وهذا الكلام عن (مصادر الدخل) المختلفة كالمحال ووسائط النقل ونشاط المقاولات والخدمات.. الخ..

أما دخل العمل أو دخل العاملين فله قصة أخرى لم يُلتفت إليها، ذلك أن الإنسان (العامل) هو مصدر الإنتاج، مثلما هي الآلة والمركبة والبلدوزر والفندق، إلا أن مصادر الدخل الأخيرة لها اندثار ونفقات وصيانة يتم احتسابها واستبعادها من الإيراد المتحقق عنها، ثم عندما نصل إلى صافي إيرادها (دخلها)، نعطي لصاحبها السماح القانوني الذي يُعبر عما يلزمه لمتطلبات معيشته وأسرته خلال السنة..

وبعد هذا الحساب نأخذ من الصافي (الصافي) الضريبة (الضريبة على الدخل).. ولكن الإنسان العامل (في الدولة والقطاع العام والمختلط والخاص) لا نعطيه أية تكاليف أو نفقات تتطلبها ضرورة ديمومة نشاطه هو، وليس معيشة أسرته ومعيشته التي يُعبّر عنها بالسماح القانوني.

فنحن نُخضع الراتب بالكامل للضريبة (بعد تنزيل السماح).. أما (الآلة) التي هي الإنسان الذي صنع هذا الإيراد (الراتب) فلا نُعيرها أي اهتمام ولا نحسب لها (اندثاراً) يمثل التنازل الطبيعي في قدرتها على الإنتاج والإبداع..

وعلى صعيد السماح القانوني الذي يلزم لتغطية متطلبات معيشة الإنسان وأسرته، فإن السماح الحالي للشخص الطبيعي (المكلف) هو (٥) ملايين دينار سنوياً (حوالي ٤٠٠ ألف دينار شهرياً) أو (١٤) ألف دينار يومياً. أما سماح الزوجة فهو (٤) ملايين دينار.. الخ.. وبحساب الضرورات (وليس الترف أو الرفاهية) فإن تلك المبالغ لم تُعد مُجدية لشعب يُغريه الاستيراد وتُغريه وفرة السلع وجنون بدلات الإيجار وتكاليف النقل.

ومن أجل هذا.. أدعو البرلمان الذي هو الأمل الأخير للشعب العراقي في القراءة الثانية لقانون الموازنة أن يطلب مضاعفة السماح القانوني لمكلفي ضريبة الدخل، إما بشكل عام أو لمكلفي ضريبة الدخل من العاملين في الدولة والقطاع العام والمختلط والخاص..

ففي بلد غني مثل العراق، يُفترض أن تكون الضريبة أداة اجتماعية للدلالة على الرابطة بين الفرد والمجتمع وليس أداة مالية لتمويل النفقات العامة.. فكما فهمت، إن الإيرادات من الضريبة على دخل العمل لم تتعد خلال عام/٢٠١١ ما يعادل (١٣٠) مليون دولار.. هو مبلغ لا يوازي واحدة من إخفاقات تنفيذ احد المشاريع الكبيرة إن لم نُعبّر عنها بدلالة أخرى، فيما أودت هذه الملايين البسيطة بالعلاقة بين الدولة ونحو (٤) ملايين من العاملين لديها.

إن زيادة السماحات القانونية إلى الضعف ستسمح بتجنيب نصف العاملين في الدولة إن لم نقل (٨٠٪) منهم من هذه الضريبة، أما ذوو الدخول العالية فستبقى الضريبة عليهم رغم زيادة السماحات.

وسيمثل هذا الإجراء إنجازاً للبرلمان والحكومة على أعتاب العهد الجديد الذي خرج فيه الأجنبي من بلدنا وتسلم فيه العراقيون أمورهم.

كاريكاتير

■ عادل صبري

من ينقذ الفقراء من الحصن القديم؟

علي حسن الفواز

يبدو أن معطيات الكثير مما يحدث في الشارع العربي في مرحلة ما بعد الثورات الربيعية باتت تواجه مأزقا إشكاليا على مستوى فهم هذه (الثورات)ومن يصنعها؟ والى أين ستذهب قطاراتها؟ وما هي سمات المراحل التي ستأتي ما بعد هذه الثورات؟ وهل سينتصر الفقراء حقا في سوح هذه الثورات، وان الحكومات الجديدة ستكون من سلالات هؤلاء الفقراء، خاصة ان من صنع هياج هذه الثورات هم الفقراء وأبطال العشوائيات وسكان الهامش السياسي والعمراني، فضلا عن أنماط غير معروفة من مثقفي العولمة/ مثقفي الاتصالات الذين صنعوا الإطار الصوري والاتصالي لهذه الثورات. مرحلة ما بعد الثورات انكشفت عن أزمات عميقة، وعن عفاريت خبيئة صنعها التاريخ الطويل للقمع السلطوي الذي استلب العقل والإرادة والتاريخ والمؤسسات وحتى نظم التفكير، حتى صارت عند البعض فقها وشرعا بعدم الخروج على ولاة الأمور حتى وان كانوا ظالمين، مع العلم العياني بأن من صنع هذا القهر والظلم والخراب هم ولاة الأمور ذاتهم!! أزمة ما يحدث هي تمظهر لطبيعة الأزمات الموروثة، ولأزمة السلطة المهيمنة على العقل العربي، مثلما هي أزمة تفترض سلسلة طويلة من المواجهات والمراجعات الكبرى، والتي تبدأ من مراجعة التاريخ السياسي بمعناه السلطوي والإيديولوجي، وبمعناه الشرعي أيضا، وتعالق هذه المراجعات مع أصل الأحكام والنصوص، فضلا عن مراجعة التاريخ التعليمي الذي اثبت عن فشل عميق الأثر للمدرسة والأكاديمية العربية في إيجاد أجيال تعرف الطريق إلى مواجهة تحديات واقعها وتضبط مساراته، إذ كان تعليما اتباعيا وتلقينيا وتحشيديا ورهابيا باتجاه تكريس سلطة الرمز والوصية والقوة، مثلما اثبت فشله في خلق بيئة حقيقية للجدل والنقد وفي فحص الأسئلة الكبرى، وفي تنمية الوعي النقدي عند المتعلمين، لذا ظلت المدرسة والاكاديمية جزءا من منظومة السلطة والجامع وتوجهات ولاة الامور.. ولعل اخطر مافي هذه المرجعيات هو مايخص التاريخ الاقتصادي بمعناه التنموي الذي لم يسع الى خلق اشباعات انسانية لازمة، ولاتأمين فائض قيمة للاستثمار وللحماية الاقتصادية ولدعم محركات القوة الاجتماعية، اذ ظل اقتصادا ريعيا، وخاضعا للسلطة ولاشباعاتها الخاصة، ولانفاق حروبها ومحاربيها منذ الدولة الاموية وانتهاء بدولة صدام حسين الفنطازية..

ازاء هذه المعطى المثير، هل ستظل السياسة العربية هي سياسة تقوم على صناعة الازمات الدائمة؟ وهل ان ثوراتها الربيعية التي لم تستطع ان تحوّل المجرى السياسي القديم عالقة دون الوصول الى مناطق اخرى اكثر اطمئنانا للفقراء الذي ظلوا يكررون احلامهم وبحثهم عن ثورات قابلة؟ ولماذا لم تستفد كل هذه السياسة واصحاب الشأن فيها من الدروس الكونية لكي تعيد تأهيل خطابها السياسي على وفق استحقاق خارطة الفقراء التي تكبر وتتسع، وعلى وفق مواجهة تحديات الحداثة بنوع من العقلانية القابلة للاطمئنان والاستعمال؟

هذه الأسئلة تجعلنا نرتاب كثيرا بالمعطى السياسي العربي الجديد، وطريقة إدارة القوى الجديدة الخارجة من رحم الثورات للملفات السياسية والأمنية والاقتصادية والتعليمية، حتى تبدو وكأن هذا الإدارات هي أشبه بمن يعمل على توسيع سياج الحصن الذي يحيط بالبيت العربي، ويزيد من قلق الناس الباحثين عن حلول حقيقية لحرمانهم من الحقوق الشرعية والوضعية، ولكي تكون الديمقراطيات العربية لأول مرة ديمقراطيات تمطر خيرا وقابلة للاستخدام اليومي.

ما يحدث في مصر واليمن وليبيا يعكس في جوهره شكلا مقلقا لأزمة حكم مكررة، قبل أن تكون هناك أزمة البحث عن حقوق إنسانية وتوزيع السلطة على صانعيها، لان الحرمان بكل أشكاله بما فيه الحرمان الديمقراطي سيكون من مظاهر الضرر والأضرار كما تقول القاعدة الفقهية، إذ أن بعض هذه الحقوق ستظل قرينة بوجود الحكم وبطبيعة هذا الحكم الذي سيمارس سياسة المنع والقهر، ومايحدث في هذه الدول وغيرها من تداعيات وصراعات مابين الفرقاء السياسيين أو حول توصيف هوية الدولة، أو حتى طبيعة ماتمخض من نتائج الانتخابات في مصر يعكس في جوهره تواصل أزمة الحكم في التعاطي مع الحقوق للمكونات المجتمعية ومع توصيف الناس على أنهم مواطنون صالحون لمرحلة الديمقراطية، ومن حقهم أن يتمتعوا بهذه الحقوق وان يتساووا مع بعضهم البعض، وأحسب أن الشعارات التي ترفعها حكومات تلك الثورات تعكس واقعا يعبر عن أزمة في التعاطي مع حقيقة الحكم العادل، إذ باتت الكثير من الجماعات الحاكمة تروج لسياسات استباقية، ومنها مايحدث في البحرين واليمن ومصر والسعودية من خلال (صناعة العدو الافتراضي)،هذا العدو الذي يحرّض ويشعل الحرائق ويصنع الخطاب الإعلامي ويعلّم الناس طقوس الثورة والاحتجاج على ولاة أمورهم القدامى والجدد، وكأن الناس سذج وعمي ولايفقهون مايحيط بهم، وإنهم غير مبالين بمعرفة ماتحمله لهم عواصف الثورة العالمية للاتصالات ومنظومتها الاجتماعية، وإن أوهام وعاظ السلاطين، وفقهاء الحكم يحاولون أن يعيدوا صناعة الحصن القديم الصالح للسيطرة على الفقراء وعلى مراقبتهم، وإخضاعهم من جديد لسياسات الحشد والتوجهات الدعووية التي لاتبيح الخروج على الحاكم حتى وان ظلم، هذا الحصن هو ذاته الحصن السياسي والأمني والإيديولوجي القديم، الذي يعني الإبقاء عند العشوائيات وعند الهامش وتحريضهم على كراهية الحداثة والأنسنة، والتمسك بالضرورات(الشرعية)بعدم معرفة الستلايت والموبايل والانترنت وغيرها من شياطين العولمة!!

فكيف يمكن إزاء هذا التوهم أن تمارس السلطات في هذه الدول لعبة التغافل الدائم عن الوجه الجديد لمفهوم الحقوق وقيم العدل الاجتماعي والمساواة والحريات المدنية، والإصرار على صناعة وهم العدو- العدو الداخلي والعدو الخارجي-، وربما هناك من يعيد اللعبة من جديد والدعوة للتحصن دروسا عتيقة، لاتصنع رأيا عاما، ولاتحرّض على الولاء لصاحب الأمر كم يشيّع الفقه السياسي القديم، فهؤلاء الفقراء بدأ وا يعرفون جيفارا، والشيخ إمام، وفرانز فانون وهوشي منه، ومحمد باقر الصدر وموسى الصدر، إنهم يقرأون كتبا خارج المقرر الدراسي القديم، هذه الكتب التي تضم بين جوانحها قيما أخرى للمعرفة واللغة والوعي والإرادة، ولاأحسب أن المعلم القديم سيملك القدرة على إعادة صناعة الحصن البالي، وعلى إعادة تكرار صناعة الدرس القديم الذي بات مثارا للضحك والسخرية أمام ثوار وفقراء الفيسبوك الذين اكتشفوا طرقا سرية للحرير، طرقا لاتعرفها السلطات التي صحت الآن من نومها الارستقراطي، وباتت لاتمارس إلا لعبة الصولجان الذي أصبح أسوأ أداة أخلاقية وأمنية لضبط مسار الناس الذاهبين إلى المستقبل بعناد كبير.